المبحث الثالث

سيناريوهات مستقبل التعليم العربى

مقدمة :

فى هذا الجزء من الدراسة يسعى الباحث إلى تقديم رؤية لصور مستقبل التعليم العربى فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين وذلك استنتاجاً – وفقاً لمنهجية البحث والمدخل المستخدم فيه – من تحليل اتجاهات ومضامين مستقبل التعليم فى الأدبيات التربوية ودراسات المستقبليات .

وفى هذا الصدد سيقوم الباحث ببناء سيناريوهين فقط ، فرغم ما سبق ولاحظه الباحث فى معرض تحليله لفكر النخب العربية والغربية فى تعليم المستقبل من اتجاه إلى زيادة عدة السيناريوهات بسبب قلة الوضوح والغموض Uncertainty المصاحبة للمستقبل بسبب التغيرات الحادة والسريعة التى يشهدها العالم على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية ، إلا أن هذا الأمر ينوء به كاهل الباحث الفرد ويحتاج إلى جهد فريق بحثى ، ولذا فإن الباحث الحالى سيقوم ببناء سيناريوهين هما سيناريو التردى والسيناريو الإصلاحى ، حيث يشير الأول إلى أن المستقبل سيشهد استمراراً فى تدهور الوضع القائم حالياً ، بينما يتضمن الثانى بارقة أمل وتفاؤل مردها حدوث تغيرات كمية وكيفية ، عالمية وقومية يمكن أن تسهم فى تحسين صورة ووضع التعليم العربى فى المستقبل ، وهو قاطرة التقدم والتنمية ، فبقدر ما يتأثر التعليم بالوضع العام بقدر ما يؤثر فيه ، ويمكن أن يسهم فى انتشال المجتمع من حالة التردى .

ولا يعنى استبعاد السيناريو المرجعى فى الدراسة الحالية أنه ليس ذا أهمية ، حيث يرى الباحث أن استمرار الوضع الراهن الذى يمثله السيناريو المرجعى ليس وارداً فى ظل التغيرات السريعة المتلاحقة فى شتى مجالات الحياة – وفى هذا يقول Minkin أن افتراض أن المستقبل سيكون مثل الماضى ليس صحيحاً بوضوح (8 : 30) – كما أن سيناريوهات التردى والإصلاح تحمل فى طياتها بذور السيناريو المرجعى ، باعتباره يمثل المرحلة الجنينية لكليهما ، فضلاً عن أنه فى الواقع العربى الحالى قد يكون السيناريوهان المرجعى والتردى وجهين لعملة واحدة .

واستفادة من الدراسة النظرية لتفكير النخب العربية والغربية فى تعليم المستقبل ، والدراسة التحليلية لاتجاهات مستقبل التعليم ومضامينها فى أدبيات التربية ودراسات المستقبليات ، يستخدم الباحث الاتجاهات الثمانية لمستقبل التعليم – التى سبق تناولها فى المبحث الثانى – كعناصر حاكمة فى كل سيناريو للمقارنة بين أوضاع التعليم فيها .

وسيناريوهات مستقبل التعليم العربى المقدمة فى الدراسة الحالية وليدة مجموعة من المشاهد العالمية والقومية الموجودة على الساحة أو المتوقع حدوثها مستقبلاً ، والتى سيكون لها – متفرقة أو مجتمعة – انعكاساتها على مستقبل التعليم فى الوطن العربى ، حيث يتضمن كل مشهد مؤشرات إيجابية وأخرى سالبة ، وسيكون الغلبة فى كل سيناريو للمؤشرات ذات الصلة به سواء إصلاحياً أو ترديا .

أولاً : سيناريو التردي

ويتضمن هذا السيناريو مجموعة من المشاهد ذات المؤشرات التى يمكن النظر إليها باعتبارها مخرجات لتأثير عوامل خارجية وداخلية :

أ – المشهد السياسى ، ومن مؤشراته العالمية والقومية :

١ – استمرار هيمنة القطب الواحد كمظهر من مظاهر النظام العالمى الجديد ، وازدواجية المعايير فى التعامل مع الدول الأخرى ، والانتقائية فى تطبيق المعايير والقوانين الدولية ، وما يصاحب ذلك من تقليص دور المؤسسات والمنظمات الدولية وغل يدها عن تحقيق العدل وإرساء الحقوق .

٢ – تصاعد الحملة الدولية ضد الإرهاب ، وإلصاقه بدين بعينه وقومية بعينها ، وتزايد العنف المضاد(*) ، والخروج بالقوة العسركية بصورة فردية أو فى تحالفات دولية خارج حدود الدول لتوجيه ضربات استباقية لمواجهة تهديدات محتملة .

٣ – زيادة حدة الصراعات الإثنولوجية والشيولوجية الداخلية والخارجية ، وعودة مناطق النفوذ للدول الكبرى ، وزيادة تدخلها فى الشئون السياسية للدول الأضعف ، وفرض نظم وأساليب وشخوص حكم معينة .

٤ – التشرذم والانقسام السياسى وغياب دور الدولة القومية ، وتفتيتها إلى دويلات تحقيقاً لواحد من تجليات العولمة يقضى بالتشظى والتفتيت .

٥ – الإخلال بتوازن القوى العسكرية والاقتصادية لصالح قوى ودول بعينها ، وخوض حروب لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو وقوعها فى أيدى دول توصف بالمارقة أو الداعمة للإرهاب ، يواكب ذلك على المستوى القومى العربى احتدام الصراع الفلسطينى الإسرائيلى واستمرار الاحتلال الأجنبى للعراق ، واستهداف دول عربية وإسلامية أخرى تحت نفس المبررات السابقة .

(*) أطلق على ذلك الدكتور جلبير الأشقر – أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس (صدام الهمجيات – الإرهاب والإرهاب المضاد) كرد على مقولة صدام الحضارات .

٦ – زيادة حدة الاستقطاب السياسى والتبعية السياسية مما يؤثر بالسلب على استقلالية القرار السياسى .

٧ – إحكام قبضة وسيطرة العسكرتارية (المؤسسة العسكرية) على مقاليد الحكم فى الدول النامية ، واحتكار أحزاب سياسية بعينها للسلطة والحيلولة دون تداولها ، وسيطرة أسر حاكمة على مقاليد الحكم فى بلادها واحتكارها السلطة والثروة ، وانتشار الجمهوملكيات كنظام سياسى فريد خاص بالدول العربية والأفريقية(*) .

٨ – غياب الديمقراطية وصوريتها فى بعض الدول ، وتدنى مستوى الالتزام بحرية التعبير والممارسة السياسية وانخفاض معدلات المشاركة السياسية ، تحت دعاوى التفرغ للتهديدات الخارجية والداخلية الماثلة أو المحتملة ، أو بدعوى الحاجة إلى الانتقال التدريجى فى التجربة الديمقراطية ، أو الانتظار حتى الاتفاق على مفهوم الديمقراطية ذاته .

٩ – تهميش دور بعض فئات وشرائح المجتمع وتحجيم ممارساتها وحقوقها السياسية بسبب النوع أو العرق أو الديانة أو القومية أو المذهب أو المعتقد السياسى .

ب – المشهد الاقتصادى ، ومن مؤشراته العالمية والعربية :

١ – سيطرة الاقتصاد على السياسة ، وتحكم وسيطرة الشركات متعدية الجنسيات على المؤسسات السياسية فى الدولة القومية وظهور الاحتكارات(**) .

٢ – انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وانحسار جهود التنمية عالمياً ومحلياً ، وارتفاع مستوى العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة أعباء الديون ، وانخفاض مستوى الدخل القومى وارتفاع معدلات البطالة ، وزيادة معدلات الفقر وانتشار المجاعات نتيجة لتفاقم أزمة الغذاء العالمى والتصحر .

٣ – استنزاف الثروات الطبيعية ، وخاصة المصادر الغير المتجددة بصورة تتنافى مع مفاهيم التنمية المستدامة ، وقلة العناية بتحقيق التوازن البيئى والحفاظ على الموارد صوناً لحقوق الأجيال القادمة .

٤ – التدخل السافر للمؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى ، منظمة التجارة العالمية ...) فى السياسات الاقتصادية للدول تحت دعاوى الإصلاح الاقتصادى ، وربط المساعدات بإحداث هذه الإصلاحات .

(*) نظام سياسى جمهورى لا تتحدد فيه فترات الرئاسة بمدة ، وربما ترتبط بحياة الرئيس أو الانقلاب عليه ، وفيه يُعد الأبناء لخلافة الآباء .

(**) ومن مظاهر قوة الشركات ما أورده الدكتور سمير رضوان من مقابلة بين الناتج المحلى الإجمالى GDP لبعض الدول ومبيعات بعض هذه الشركات TNC ، فالناتج المحلى الإجمالى لمصر يساوى ناتج ومبيعات شركة Sony أو NEC وتقترب تركيا من شركة Shell ، وماليزيا من IBM ، وتيلاند وماليزيا مشابهة لشركة فورد (16 : 80) .

٥ – اعتماد فلسفة اقتصادية واحدة (الرأسمالية) وتطبيق آليات السوق على كافة الأنشطة الإنسانية (الصحة / التعليم / الترفيه ....) فضلاً عن الاقتصاد .

٦ – انخفاض معدلات التجارة البينية بين الدول النامية وبعضها البعض (الجنوب / الجنوب) لصالح القوى الاقتصادية الكبرى .

٧ – استخدام المساعدات الاقتصادية كأداة للتدخل فى شئون الدول الأخرى وكأسلوب ضغط لانتهاج سياسات معينة .

٨ – زيادة قوة وتأثير رجال المال والأعمال وسعيهم الحثيث لقرن نفوذهم الاقتصادى بنفوذ سياسى دفاعاً عن مصالحهم وتدعيماً لأركان سيطرتهم.

٩ – تدنى مستوى الالتزام بمعايير عادلة لتوزيع الثروات ونواتج التنمية بحيث تأتى لصالح فئات معينة على حساب فئات أخرى .

جـ – المشهد الاجتماعى الثقافى ، ومن مؤشراته :

١ – ارتفاع معدلات الأمية بكافة صورها – رغم الجهود الحثيثة لمواجهتها – وتفشيها بدرجة أكبر لدى النساء ، وفى المناطق الريفية والنائية(*) .

٢ – تهميش مؤسسات المجتمع المدنى وارتباط بعضها – عن طريق التمويل – بمؤسسات ومنظمات دولية ، بهدف التأثير فى السياسات الاجتماعية .

٣ – انحسار الثقافة القومية لصالح العالمية مما يؤثر على الهوية القومية ويؤدى إلى مسخ الشخصية القومية .

٤ – ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف وتنوع صورها وأساليبها وفئات القائمين بها .

٥ – انهيار الطبقة الوسطى ، وزيادة تدهور العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع الواحد مما يؤثر على التماسك الاجتماعى .

٦ – تدنى مستوى الالتزام بالقيم ، وظهور قيم اجتماعية ومجتمعية جديدة تحض على الاستهلاك والترفيه وليس على الانتاج والعمل ، وتدنى مستوى الالتزام – من قبل النظام – بتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص .

٧ – زيادة حدة تطلعات الأجيال الناشئة – تحت تأثير وسائل الإعلام والاتصال – إلى طموحات ومستويات معيشية أكبر من طاقات وقدرات أسرهم ومجتمعاتهم على الوفاء بها .

(*) تشير آخر تقارير اليونسكو إلى أن عدد الأميين فى الوطن العربى يصل إلى ٧٠ مليون أمى منهم ٤٥ مليون أمرأة .

٨ – تقلص دور التعليم كأساس للحراك الاجتماعى وتحقيق مكانة اجتماعية مرموقة لصالح قوى أخرى .

٩ – انخفاض مستوى التبادل الثقافى والعلاقات الثقافية بين الدول النامية وبين الدول العربية وبعضها البعض .

د – المشهد التكنولوجي ، ومن مؤشراته :

١ – زيادة الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الدول النامية والمتقدمة أو بين الدول الصناعية وغير الصناعية ، واحتكار المعرفة التكنولوجية وحجبها عن الدول الفقيرة والنامية ، واتخاذ حقوق الملكية الفكرية كذريعة لذلك .

٢ – غلبة الطابع المظهرى على استخدام التكنولوجيا الحديثة لإضفاء صفة التقدم على المجتمع .

٣ – الحياة والعمل فى مجتمع ما بعد الصناعة بأسلوب وعقلية عصر الصناعة .

التعليم العربي فى إطار سيناريو التردى :

يمثل التعليم نسقاً فرعياً من الأنساق الاجتماعية المختلفة ، مما يعنى أن التردى كسمة لهذا السيناريو لا يصيب نسقاً بعينه ، وإنما هو سمة جميع الأنساق الأخرى – ربما بدرجات متفاوتة – ووفقاً لمنهجية البحث الحالى واستدلالاً من اتجاهات مستقبل التعليم ومضامينها فى أدبيات التربية ودراسات المستقبليات – والتى يستخدمها الباحث كعناصر حاكمة فى إطار كل سيناريو – يمكن رسم صورة لمستقبل التعليم فى الوطن العربى وفقاً لسيناريو التردى ، مع التسليم ضمناً بوجود بعض التباينات فى بعض الأقطار – وفقاً لمعدلات النمو والتغير ، وتباين تأثير المشاهد السابقة ومؤشراتها – وإن كان المعتقد أنها لن تكون تباينات على درجة كبيرة من الحدة والتفاوت ، وذلك على النحو التالى :

- يتوقع أن تظل معدلات الأمية على ارتفاعها ، وتظهر صور وأشكال جديدة لها بخلاف أشكالها الحالية (الأمية السياسية ، الاقتصادية ، الكمبيوترية ...) ، ويتوقع أن تظل الجهود تبذل من قبل الحكومات والمجتمعات ولكنها أقل من أن تحاصر المشكلة وتجتثها من جذورها .
- يتدنى مستوى العلاقات والروابط الثقافية بين الدول العربية ، وينخفض مستوى التبادل الثقافى بينها والمنح المقدمة للدراسة بها ، وذلك تحت وطأة عوامل سياسية واقتصادية وعلمية ، وبسبب انحسار الريادة عن المدارس العلمية التى كانت تحظى بها بعض البلاد العربية والراجعة إلى تقهقر الاهتمام بالبحث

العلمى فى سلسلة أولويات المجتمع وهجرة العلماء إلى الغرب أو إلى دول بترولية(*) .

- تحت وطأة انخفاض معدلات النمو الاقتصادى عالمياً وعربياً ستضطر دول عربية كثيرة – خاصة غير البترولية – إلى ضغط معدلات الانفاق وخاصة فى مجالات الخدمات الاجتماعية والاستثمار فى رأس المال البشرى ، وفى مقدمتها الاستثمار فى التربية والتعليم .
- مواكبة من الدول العربية لسياسات التحرر الاقتصادى ، يتوقع أن يلحق نهج هذه السياسات المؤسسات التعليمية ، فيتم تطبيق آلياتها على هذا القطاع ، ومن أهمها الخصخصة وآليات السوق ، ويكون معيار الربح والخسارة المادية هو معيار تقييم هذه المؤسسات.
- يتوقع أن تقوم معظم الدول العربية – إن لم يكن كلها – بتغيير برامجها ومناهجها التعليمية تحت وطأة ضغوط خارجية (غربية فى الغالب) ، بدعوى مواجهة الإرهاب ، وليس عن قناعة وطنية أو شعبية بضرورة التغيير وأهميته(**) .
- سعياً من كثير من الدول العربية إلى تلبية الطلب الاجتماعى على التعليم يغلب الاهتمام بالكم على حساب الكيف فى مؤسسات التعليم الجماعى وقبل الجامعى ، ويظهر ذلك فى الكثافة المرتفعة بالفصول الدراسية ، وجامعات الأعداد الكبيرة ورغم ذلك يتوقع أن تظل أعداد كبيرة من الطلاب الراغبين فى استكمال تعليمهم الجامعى والعالى لا تستطيع أن تجد لنفسها مكاناً فى واحدة من المؤسسات ، وخاصة أولئك الذين تحول ظروفهم الاقتصادية دون الالتحاق بالجامعات والمعاهد الخاصة ذات المصروفات .
- من المنتظر أن تدار المؤسسات التعليمية بأساليب لاتتوافق مع عصر مابعد الصناعة، وأن تظل البيروقراطية كمظهر من مظاهر عصر الصناعة لها السيادة ، فتحرم الوحدات الإدارية الصغيرة من استقلالية اتخاذ القرارات، وينظر إلى المتعلم باعتباره منتجاً يتم تشكيله، وهو من شأنه إزاحة الطلاب عن البناء المحاسبى للنظام .

(*) تشترط بعض الدول العربية الآن على طلابها الراغبين فى الابتعاث للحصول على درجة الدكتوراه الالتحاق بجامعات أوروبية أو أمريكية ، وكان من نتيجة ذلك (على سبيل المثال) انخفاض عدد الطلاب العرب الملتحقين بمرحلة البكالوريوس بالجامعات المصرية والمعاهد العليا بنسبة ٤٧ ٪ فى عشر سنوات ، فى عام ٩٤/٩٣ قياساً إلى عام ٨٣/٨٢ ، وبنسبة ٣٩ ٪ فى مرحلة الدراسات العليا فى نفس الفترة (استخلاص للباحث من المرجع رقم ١٩ : ٣٤٥ : ٣٤٩) .

(**) عبر عن ذلك مؤخراً الرئيس اليمنى بعفوية فى أحد المؤتمرات الدولية التى عقدت بصنعاء (يناير ٢٠٠٤) قائلاً أنه من الأفضل أن نحلق لأنفسنا قبل أن يحلق لنا الآخرون (المؤتمر الدولى للديمقراطيات وحقوق الإنسان ، صنعاء ، يناير ٢٠٠٤) .

- من المتوقع أن تظل التربية السياسية فريضة غائبة عن مؤسسات التعليم العربى تعليماً وممارسة ، ولن تكون هناك عناية تذكر بالتدريب على الممارسة الديمقراطية سواء على مستوى الفصل أو المدرسة لإعداد الناشئة للحياة فى مجتمع ديمقراطى .
- من الممكن أن تكون السيادة فى مؤسسات التعليم العربى للمدخل السطحى فى التعليم ، ومن مظاهره العناية بإعادة تقديم أجزاء من المحتوى ، تقبل الأفكار والمعلومات بسلبية وإذعان ، تذكر آلى للحقائق ولإجراءات التركيز على متطلبات التقويم فحسب .
- لن يولى مخططو التعليم والمناهج عناية تذكر للتعرف على احتياجات المتعلمين من المعارف والمهارات ، ويظل الكتاب المدرسى أهم أدوات التعلم ، ولا يتوقع أن تلعب مراكز مصادر التعلم دوراً محورياً فى عملية التعلم على الأقل فى العقد الأول من القرن ٢١ .
- أن تولى مؤسسات التعليم عناية تذكر من خلال المناهج أو الأنشطة الصفية واللاصفية بالتفكير والتعليم والبحث فى المستقبل ، مقارنة باهتمامها بالتعليم عن الماضى ، ويتوقع أن يتأخر إنشاء أقسام علمية فى الجامعات العربية لدراسات المستقبليات حتى العقد الثانى من القرن ٢١ ، نظراً لما يتطلبه ذلك من تغييرات تشريعية تتناول اللوائح والقوانين المنظمة لعمل هذه المؤسسات ، الذى قد يستغرق بعض الوقت ، وإن كان هذا لا يمنع من ظهور بعض هذه الأقسام كحالات فردية فى بعض الجامعات .

ثانياً : السيناريو الإصلاحى

والسيناريو الإصلاحى رهن بحدوث تغيرات كيفية وكمية عالمياً وعربياً ، ويشير إلى وجود بارقة أمل بأن الغد يمكن أن يكون أفضل من اليوم ، ويولد هذا السيناريو من رحم مجموعة من المشاهد ، وهى :

أ – المشهد السياسى ، ومن مؤشراته العالمية والقومية :

١ – ظهور نظام عالمى جديد ينهى سيطرة وهيمنة القطب الواحد ، وظهور أقطاب متعددة (الصين ، أوروبا الموحدة ، دول جنوب شرق آسيا) .

٢ – تفعيل وتنشيط المؤسسات والمنظمات الدولية وانتهاجها أساليب عمل أكثر ديمقراطية وعدالة فى التعامل مع الأمم والشعوب اعترافاً بحقوقها فى الحرية والاستقلال ، وظهور مؤسسات دولية تعنى بتقديم العون والمشورة للدول النامية

لمساعدتها فى تحقيق تقدمها الاقتصادى وحريتها واستقلالية قراراتها السياسية .

٣ – تصبح مواجهة الأنظمة السياسية العميقة والشمولية والقاهرة لإرادات شعوبها مسئولية عالمية تختص بها المنظمات الدولية ، وتمارس ضغوطها المختلفة على هذه الأنظمة حتى تغير نهجها .

٤ – إجماع دولى على خفض التسلح ونزع أسلحة التدمير الشامل وحظر انتشارها والحيلولة دون وقوعها فى أيدى نظم قمعية و منظمات وجماعات إرهابية .

٥ – وضع معايير دولية منصفة وعادلة لاندماج الدول فى النظام العالمى الجديد ، مثل المشاركة فى مواجهة الإرهاب ، احترام حقوق الإنسان ، تبنى أساليب ديمقراطية فى الحكم تضمن احترام إرادة الشعوب وتداول السلطة ، ضمان مشاركة المرأة فى الحياة السياسية والاجتماعية والإقرار بحقوقها السياسية .

٦ – الإقرار بحق الاختلاف بين الدول ومشروعيته كنتيجة لاختلاف المصالح ، وحل الصراعات بالطرق السلمية .

٧ – انتهاء الاستعمار بكافة صوره وأشكاله وانتهاء احتلال دول لأراضى دول أخرى، وخاصة فى فلسطين والعراق ، وانتهاء العلاقات السياسية غير المتكافئة بين الدول (التبعية بكل صورها) .

٨ – تصبح الديمقراطية أسلوب حياة وعمل ، وتسود الممارسات الديمقراطية السليمة ، وضمان حرية التعبير واستقلال القرار السياسى .

ب – المشهد الاقتصادى ، ومن مؤشراته :

١ – خفض الانفاق العسكرى والتوجه نحو التنمية .

٢ – تفعيل دور المؤسسات الدولية التى تقدم المساعدات للدول النامية ، والاطمئنان إلى توجيه هذه المساعدات إلى مستحقيها وعدالة توزيعها .

٣ – زيادة معدلات التنمية ، وارتفاع مستوى الدخل القومى ، وتعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية والحفاظ على الطاقة المتجددة وغير المتجددة ، والأخذ بمفهوم التنمية المستدامة .

٤ – التحول من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة ، وما يصاحب ذلك من تغير فى أساليب وطرق الانتاج ، والتخلى عن البيروقراطية ، والتركيز على الجودة الشاملة .

٥ – زيادة حجم التجارة البينية والتبادل التجارى بين الدول العربية ، والدول النامية عموماً ، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادى بينها ، وتدفق رؤوس الأموال

وحرية انتقالها ، والدخول فى شراكات وتكتلات اقتصادية إقليمية تحقق للدول الأقل نمواً مزايا من وراء تكتلها ، وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول العربية والدول النامية ، وانتهاء الفصل بين الدول العربية وفقاً للتصنيف الذى كان سائداً فى خمسينيات وستينيات القرن ٢٠ لدول الثروة ودول الثورة .

٦ – تنشيط دور المؤسسات والمنظمات الاقتصادية على المستوى الوطنى والقومى ، مثل مجلس الوحدة الاقتصادية .

٧ – انخفاض معدلات الفقر والبطالة ، وزيادة إسهام قطاع الخدمات فى الدخل القومى قياساً إلى قطاع الانتاج ، حيث تشير التوقعات إلى أن نسبة هذا الإسهام فى الدول المتقدمة تصل إلى ٧٠ ٪ ، ٥٠ ٪ فى الدول النامية .

جـ – المشهد الاجتماعى الثقافى ، ومن مؤشراته :

١ – ارتفاع المستوى الثقافى والتعليمى ، والقضاء على الأمية بكافة صورها .

٢ – تصبح الديمقراطية سلوك حياة يومية فى كافة مؤسسات المجتمع (الأسرة ، العمل ، المنظمات وعلى رأسها المنظمات السياسية) .

٣ – تعميق العلاقات الثقافية وزيادة التبادل الثقافى وتقديم المعونات الثقافية .

٤ – تعزيز العمل التطوعى ، وإشهار مؤسسات المجتمع المدنى ، والمؤسسات غير الهادفة للربح .

٥ – تحقيق التماسك الاجتماعى بين جميع فئات المجتمع وطوائفه وضمان تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بينها بصرف النظر عن الانتماءات السياسية والدينية والمذهبية ، وإنهاء تهميش بعض الفئات (المرأة / الشباب / الفئات الكادحة) .

٦ – ضمان حق الإنسان فى حياة كريمة ، وأن يصبح آمناً فى شبابه وشيخوخته من خلال منظومة متكاملة للتكافل والضمان الاجتماعى وتأمين مستقبله ومستقبل أبنائه .

٧ – إرساء نسق قيم اجتماعية بديلة تواكب العصر ومتغيراته .

٨ – تربية متوازنة للشخصية القومية ترتبط بالجذور وتتطلع إلى التحديث والتجديد .

د – المشهد التكنولوجي ، ومن مؤشراته :

١ – تجسير الفجوة المعرفية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية .

٢ – إنهاء احتكار بعض المؤسسات (دول ومنظمات) للمعرفة والمعلومات وعدم تداولها .

٣ – سرعة تدفق المعلومات وتداولها وانتشار استخدام الحواسيب والاستفادة من الشبكات العالمية والقومية للمعلومات .

٤ – التقدم الهائل والمستمر فى وسائل الاتصال والمواصلات .

التعليم العربي فى إطار سيناريو الإصلاحى :

- ينتظر فى إطار هذا السيناريو أن يسود العالم العربى وعى مجتمعى بمفهوم ومعنى المجتمع المتعلم – وأهم دعائمه التعليم المستمر وتعليم الكبار – وأن تشارك كافة مؤسسات المجتمع وفى مقدمتها مؤسسات الإعلام والاتصال الجماهيرى فى وضع أجندة المجتمع التعليمية . كما ينتظر فى هذا السيناريو أن تتنوع مؤسسات التعليم فى المجتمع أستفادة من نظامى التعليم النظامى وغير النظامى ، اللذين ستكون القنوات بينهما مفتوحة ومرنة بحيث يتيسر الانتقال بينهما ، وسيستفاد من أنشطة التعليم الحر فى أوقات الفراغ فى تعلم معارف جديدة وأساليب حياة جديدة ، وستكون الأنشطة التعليمية المقدمة فى مؤسسات التعليم غير النظامى على نفس قدر الأهمية لتلك المقدمة فى مؤسسات التعليم النظامى ، وسينظر للتعلم كخبرة كلية على مدى الحياة تتعامل مع كل من الفهم والتطبيق ولن يكون كل التعلم بحاجة إلى تعليم نظامى .
- يتوقع ألا يتم التعامل مع التعليم وفقاً لأليات السوق من منطلق أنه قد يخل بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وإذا كانت التخصيصية من المشاهد الاقتصادية لليبرالية والرأسمالية ، والتى تحبذ أن يكون التعليم عملاً أهلياً، إلا أنه يجب ألا يخضع لآليات المنافسة الاقتصادية وإنما المنافسة العلمية ، ويمكن أن يصبح التعليم المستمر وسيلة لإقرار التوازن بين التعليم والعمل والتكيف المستمر لمهن عديدة ، ولممارسة المواطنة الفعالة ، وسيكون كذلك عتبة أساسية للتكيف مع الاحتياجات المتطورة لسوق العمل .
- يتوقع أن يكون التعليم متعدد الأبعاد ، فيحقق إضافة وتعديلاً لمعارف الإنسان العربى ومهاراته وأحكامه وقدرته على العمل ، كما يمكنه من أن يكون واعياً بذاته وبيئته ، ومن لعب دور اجتماعى فى العمل والمجتمع ككل . وقد نشهد تفتح أزمنة وميادين جديدة للتعلم بحيث يمكن أن تشمل التعليم الأساسى فى إطار غير نظامى ، والقيد لبعض الوقت فى التعليم العالى ، وحرية القيد أو الترك لبعض الوقت للخروج إلى العمل .
- من المنتظر أن تلعب الجامعات العربية ومؤسسات التعليم العالى عموماً دوراً محورياً فى عملية تغيير بؤرة الاهتمام من الماضى إلى المستقبل ، ويتجلى ذلك فى إنشاء أقسام أو كليات تُعنى بدراسات المستقبليات . وتشهد الجامعات ومؤسسات التعليم العالى انفتاحاً وتنوعاً كبيراً ، من مظاهره تنوع فى الرؤى

والأفكار ، تنوع فى المعاهد والكليات (سواء حكومية أو أهلية) ، طلاب من مختلف الأعمار ، ومن مختلف الثقافات . كما ستشهد أساليب التعليم والتدريس الجامعى تحسناً ملحوظاً أستناداً إلى العناية بتجهيز الجامعات بالمعامل وتزويدها بالأجهزة العلمية الحديثة وتغطيتها بشبكات المعلومات الدولية والقومية.

- من المتوقع أن يحدث انفتاح ثقافى وعلمى بين الجامعات العربية ، وتكون بينها قنوات لتبادل الطلاب والأساتذة ويزداد معدل التحاق الطلاب بجامعات عربية تفوق نسب التحاقهم بالجامعات الغربية ، وسيرتهن ذلك باستعادة الجامعات العربية لزيادتها فى وجود المدارس العلمية وقدرتها على تقديم تعليم يتصف بالجودة .
- سوف تتقبل الجامعات وتنشر مفاهيم ومبادئ العولمة ، ومن مظاهر ذلك تعليم يمكن الطلاب من التعايش مع آخرين من ثقافات مغايرة ، ويتقبلون الآخر ، ومد جسور تعاون وارتباط مع جامعات أخرى ، بما فى ذلك إمكانية الحصول على درجات علمية من جامعات أجنبية تحظى بسمعة عالمية مع الدراسة فى الوطن(*) .
- ستعمل الجامعات كمراكز للاستشارات الفنية والاقتصادية ، وسيشجع أعضاؤها ويكافأون على استخدامهم خبراتهم وتجاربهم لمساعدة المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال العام والخاص على العمل بكفاءة .
- ستعمل الجامعات تدريجياً على أن يكون التعليم العالى للجميع ، ولذا يتوقع منها أن تتيح للطلاب فرصة فحص برامج الكليات واكتشاف الفرص الأكثر ملاءمة لهم بدلاً من فرضها عليهم .
- ينتظر أن يلعب أعضاء الهيئة الأكاديمية دوراً هاماً فى التفاعل بين المهنة الأكاديمية والمجتمع ، وسيولون اهتماماً أكبر للالتحام بين العلم والثقافة ، مما يعنى أن التفرقة بين الإنسانيات والعلوم الطبيعية ستكون شيئاً من الماضى .
- من المتوقع أن تحافظ الجامعات العربية على جوهر العلاقة الثمينة بين المعلم والمتعلم ، بحيث يكون التدريس والتعليم أكثر شراكة وتعاوناً ، وستظل اللمسة الإنسانية بين الجانبين من أكثر العوامل أهمية ، كما ستظهر مسارات جديدة للتعلم من خلال مداخل الدراسات البينية .

(*) لم تضيع بعض مؤسسات التعليم العالى الوقت ورفعت شعارات العولمة ، ومنها احدى مؤسسات التعليم العالى التابعة لجامعة الدول العربية (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا) ، حيث يتصدر واحداً من إعلاناتها شعار Learn Internationally and Study Locally كصدى لواحد من شعارات العولمة Local But Think Global (جريدة الأهرام فى ٢٠٠٣/٣/٢٢) .

- يمكن أن تلحق التغييرات كثيراً من الآليات والمفاهيم الجامعية التقليدية ، فبعد أن أصبح الحرم الجامعى الإلكترونى حقيقة افتراضية ، فسيكون هناك الفصل الدراسى الافتراضى عن طريق الأقمار الصناعية – على خلفية التعلم من بعد – كما تطور بالفعل مفهوم المكتبة الافتراضية الإلكترونية وذلك على خلفية شبكات المعلومات الوطنية والدولية . ومن هنا سيكون مجتمع الجامعة عالمياً ومحلياً فى نفس الوقت ، وذلك حين تصبح الجامعة الافتراضية وتفرد التعليم فى المنزل أو مكان العمل حقيقة عالمية للتعلم والبحث والحوار الأكاديمى العالمى عال المستوى .
- من المتوقع أن تولى الجامعات العربية عناية كبيرة لتحقيق توازن دقيق بين مهام التدريس والبحث والخدمة ، حتى أنه قد لا يكون من معايير النمو المهنى لأعضاء الهيئة الأكاديمية والترفيع لمناصب أعلا القيام بمهمة البحث فقط ، وإنما أيضاً – وبقدر متساو – من خلال التدريس ، وسيكافأ التدريس الجيد كما يكافأ البحث الجيد ، ولن تعنى الترقية الأكاديمية شيئاً بالنسبة لتولى مناصب الإدارة الأكاديمية ، لأنه ليس بالضرورة أن يقترن النجاح الأكاديمى بالنجاح الإدارى .
- من الممكن أن تتبنى الجامعات العربية فى المستقبل نمطاً من العلمنة التكاملية . فلا يكون العلم والفن – على سبيل المثال – منفصلين تماماً ، وذلك من خلال معاهد متداخلة الفروع المعرفية ، وفى هذا النمط تكون الكليات بمثابة منتديات ذات برامج نابضة بالحياة ، وتكون الجامعات أماكن يلتقى فيها الفلاسفة والعلماء والأدباء للبحث عن أرضية مشتركة ، ويسعون لوضع تعليمهم فى سياق تاريخى واجتماعى وأخلاقى . كما يتوقع أن تتبنى الجامعات علمنة فى التطبيق ، حيث سينظر للحرم الجامعى كأرضية للعمل النشط وليس كجزيرة منعزلة ، وسينتقل فيه الأكاديميون من النظرية إلى التطبيق ومنه إلى النظرية ثانية ، فيخرج طلاب الطب أو التربية – على سبيل المثال – إلى الميدان ثم يعودون إلى قاعات الدرس لصياغة نظريات عن التطبيق الجيد.
- وبالنسبة لتلاميذ وطلاب مرحلة التعليم قبل الجامعى ينتظر أن يتم مراعاة احتياجاتهم الآنية والمستقبلية ، ويتوقع أن يكونوا أكثر انغماساً واهتماماً بمشكلات مجتمعهم وعالمهم ، وأن يولوا قضايا البيئة والأخلاق والتربية جانباً كبيراً من اهتمامهم .
- سيصبح الطلاب مسئولين أكثر عن تعلمهم وتعلم الآخرين ، وسيتعلمون كيف يكونوا منتجين ومستهلكين ، منتجون ليس فقط للسلع والخدمات وإنما أيضاً

لأفكار واستبصارات جديدة فى الفن والسياسة والبحث ، كما يتعلمون أن يكونوا مستهلكين ناقدين للسلع والخدمات والأفكار ، ويتوقع أن تكون لديهم القدرة على القيام بخيارات حصيفة ، والتحول من مستقبلين للمعلومات إلى باحثين . وينتظر أن يكون التلاميذ والطلاب أحراراً فى اختيار تعليمهم ومهنهم، وتكييفها فى كل مرحلة وفقاً لأهدافهم المرجوة ، وهذا يتطلب ألا تكون الخيارات المتاحة أمامهم محدودة بالمدارس والكليات وأن يكون هناك تنوع كبير فى المؤسسات ذات الوظائف التعليمية التى سيكون للتلاميذ والطلاب الحرية لقصدها واستكمال درجاتهم العلمية . وقد يشهد المستقبل تحللاً من الالتحاق بالمدرسة كل الوقت نتيجة للنمو المستمر لتكنولوجيا المعلومات ، حيث يمكن للتلاميذ الاستعاضة عن ذلك بأجهزة الحاسوب والأسطوانات المدمجة .

- يتوقع أن تسود ميدان التعليم روح جديدة ونظرة جديدة تتجلى فى إضفاء بعد مستقبلى على عملية التعلم والتحول من التوجه الماضوى إلى المستقبلى . وآية ذلك قيام المعلمين بتشجيع تلاميذهم وتمكينهم من اغتنام الفرص التعليمية التى ستتاح أمامهم على مدى الحياة ، ليس فقط لمواجهة المستقبل بثقة وإنما أيضاً للمشاركة فى بنائه . ولذا يتوقع أن يعمل المعلمون على إثارة حب الاستطلاع بين تلاميذهم ، وتنمية الروح الاستقلالية لديهم ، وتشجيع الدقة العلمية ، وتهيئة سبل النجاح لهم سواء فى التعليم النظامى أم التعليم المستمر . وستلقى على كاهل المعلم أدوار جديدة تتحدد بالحاجة إلى التغير من القومية المحدودة إلى الكونية ، ومن التعصب الإثنى والثقافى إلى التسامح والفهم والتعددية ، ومن الاتوقراطية إلى الديمقراطية .
- ستكون التفرقة بين بيئة الفصل والعالم الخارجى أقل حدة ، وسيبذل المعلمون جهداً لإنجاز عملية التعلم خارج الفصل الدراسى ، إما مادياً عن طريق خبرات التعلم العملى فى ميادين خارج المدرسة أو من خلال المحتوى عن طريق ربط موضوعات المقرر بالحياة اليومية .
- سيعاد النظر فى برامج وأساليب إعداد المعلم وتربيته بحيث ستخصص مساحة زمنية أكبر فى برامج تدريب المعلمين لقضايا البيدلوجيا مع تركيز أكبر على مهارات الإدارة والقيادة ، ويتوقع إعداد المعلمين ليكونوا عموميين أكثر منهم اختصاصيين ، دوليين أكثر منهم وطنيين أو محليين قادرين على المنافسة فى سوق عالمية .
- بتأثير ما يشهده العصر من أساليب انتاج اقتصادى تتسم بمرونة الانتاج والعمل قد تكون الغلبة للعمالة الوقتية بدلاً من الدائمة ، ويسود أسلوب مرن خاص

بنظام الأجور ، حيث ينتظر أن يتحول التركيز من نظام الأجر الأساسى أو القياسى لكل المعلمين إلى أجور حافزة بنسب متفاوتة قد تمتد لتصل إلى نظام أجر الجدارة ، وستكون هناك طرق لربط الأداء والانتاجية والمكافآت .

- يتوقع ألا تكون التفرقة بين أدوار المعلم والطالب واضحة حيث يقوم الطلاب بمساعدة مصادر تعلم واسعة بدور المعلم ، كما يصبح المعلمون طلاباً من حيث انخراطهم فى تعلم مستمر ، كما يتوقع أن ينغمس المعلمون والطلاب فى أنشطة تعلمية تبادلية مثل التعلم التعاونى ، ومن ثم فإنه من المحتمل أن يواجه المعلمون صعوبات جمة بسبب الحاجة المستمرة للتغيير ، وبسبب ما يتوقع منهم القيام به من أدوار مختلفة فى الميدان .
- ينتظر أن تكون لدى المعلم مهارة إثارة الأسئلة لدى المتعلمين أكثر من تقديم الإجابات الصحيحة ، وأن يدرك المعلم أن السؤال وليس الإجابة هو مفتاح عملية التعلم ، كما يتوقع أن يدخل فى أدوار المعلم مساعدة تلاميذه على تنمية قدرتهم على التعامل مع التعقيد وإداراته بنجاح ، كنتيجة للنمو الهائل فى المعلومات والإجراءات والإرشادات والسياسات والخطط التى تؤثر فى حياتهم ، ولذا ينتظر من المعلمين التوقف عن إعطاء تلاميذهم تفسيرات بسيطة ، وقيادتهم لتقبل التعقيد ولأن يروا الأشياء من منظورات متعددة .
- إذا كانت البيروقراطية من مخرجات عصر الصناعة فإن ملامح منظمات عصر ما بعد الصناعة يمكن أن تلقى بظلالها على التعليم لتحل محل البيروقراطية التقليدية . ومن المنطقى أن ينسجم التنظيم الإدارى لنسق التعليم مع باقى الأنساق المجتمعية الأخرى فى عصر ما بعد الصناعة ، ومن ثم يتوقع أن يحل محل البيروقراطية والتدرج الهرمى للسلطة نسق آخر يعرف فى عصر ما بعد الصناعة بالزمالة Colgiality ، وتتحول النظرة إلى المدرسة لتعتبر منظمات عمل – معرفى ، والتلاميذ صناع معرفة ، وليسوا مادة خاماً يقوم المعلمون بتشكيلها فى منتج مقبول ، ويتحسن دور المعلم وتتحقق استقلاليته فى اتخاذ القرارات كنتيجة لتغير دوره من معالج للمعلومات إلى دور القائد والمدير .
- يمكن أن تؤدى خاصية عدم الوضوح أو اللايقين Uncertainty المصاحبة للمستقبل إلى أن تحل الخطط التعليمية الأقل تفصيلاً محل الخطط التفصيلية طويلة الأمد ، وربما تظهر خطط وبرامج لأسابيع وشهور قليلة مقبلة ، ولذا يتوقع أن تكون هناك عناية بإعداد أفراد ذوى قدرة على العمل بإبداع وخيال فى لحظة آنية – ويحتمل أن يكون هذا هو مفتاح نجاح أى منظمة – كما يتوقع أن يكون هناك أهتمام كبير بتنمية مهارات إدارية للتعامل مع متغيرات القضايا

التى لا يتسطيع التخطيط التنبؤ بها .

- ينتظر أن تتمتع الإدارة التعليمية والمدرسية بقدرة على التركيز على تعقيدات التغيير ، ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى تعلم تعايش أكبر مع التشويش والارتباك المحتوم الذى تفرضه التغييرات المتلاحقة فى العصر الحديث ، وسيصبح الاعتراف بالتشويش والارتباك علامة قوة أكثر منه علامة ضعف . وسوف يعتمد نجاح وإنجاز المديرين والقادة على ما يتعلمونه أثناء أداء العمل أكثر من اعتمادهم على ما حصلوه سابقاً من منطلق أن الإعداد والتدريب للعمل الإدارى كان لعالم مختلف عن عالم المستقبل .
- يتوقع أن تكون لدى المنظمات التى تسمح بنمو أساليب إدارية جديدة الفرصة لأن تنمو وتزدهر ، ولذا ستظهر الحاجة إلى تعليم إدارى جديد يفرز جيلاً من المديرين تكون لديهم مهارات وكفايات إدارية جديدة .
- تظهر على ساحات المجتمع العربى مؤسسات ومنظمات اجتماعية غير هادفة للربح تتبنى مشروعات تعليمية تهدف إلى تحديث ودعم البنية الأساسية فى التعليم سواء بإنشاء مدارس ومعاهد جديدة أم دعم وتوفير احتياجات المدارس والمعاهد القائمة .
- يتوقع أن يأخذ المنزل أهمية متزايدة وذلك من خلال العمل كمؤسسة أولية لنقل وإضفاء معانى لثورة المعلومات ، وستلعب تكنولوجيا الإلكترونيات دوراً أبعد مما تلعبه الآن ، وستتعهد تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الجديدة بتوفير فرص لأنماط جديدة من التعلم تذهب إلى أبعد مما هو قائم حالياً بصورة نمطية فى المدارس . وينتظر أن يقدم الاباء خبراتهم عن طريق المساهمات الطوعية إلى مجتمع التعلم ، وأن يواجهوا بمسئولية اكتشاف ، ووضع أبنائهم فى بيئات تعلم بديلة ومتنوعة الاتساع بعيداً عن التمدرس التقليدى ، وخاصة بالنسبة للطلاب الموهوبين وذوى الاحتياجات الخاصة .
- من المؤكد أن الوسائط الإعلامية يمكنها أن تلعب دوراً مركزياً فى المجتمع المتعلم ، مع توقع أن يصاحب أدائها لهذا الدور جوانب سلبية عديدة تتمثل فى كم العنف المتزايد والأدوار اللاأخلاقية التى تقدم من خلالها .
- رغم أن الشعور السائد لدى الكثيرين – على الأقل فى الغرب – بأن المدرسة مكلفة وغير فعالة فى أداء عملها ، وذلك لتقلص مسئولياتها وفشلها مع الصغار الذين يتسربون منها ويخفقون فى الاستفادة من برامجها ، إلا أنه يتوقع – على الأقل فى فترة استشراف هذا السيناريو (الربع الأول من القرن ٢١) أن تظل

المدرسة موجودة ولكن مع تعديل النموذج التقليدى الحالى لها وفصولها الدراسية ، لتُعنى بالتعليم من بعد والتعلم الذاتى ، وتركز على أداء أشياء أقل وبعمق أكبر .

- من المتوقع ألا تأخذ المدرسة العربية الشكل الاستقلالى والدور المنعزل الذى هى عليه الآن ، حيث ينتظر أن تتنافس المدرسة بصورة متزايدة مع مؤسسات أخرى تضع أجندة وتحدد مساق تعلم قطاعات كبيرة من المجتمع ، مما يعنى أن جانباً كبيراً من مسئوليات المدرسة سيكون مناط اهتمام مؤسسات أخرى ، ومن ثم سيكون التعلم أكثر تبايناً وانتشاراً ، وسيتسم التمدرس بمرونة وتنوع أكبر مما كان عليه الحال فى القرن ٢٠ .
- يتوقع فى إطار هذا السيناريو أن تعوض المدرسة العربية تقصيرها وقلة اهتمامها السابق بالتربية السياسية ، فتعمل على ابتكار أساليب تساعد تلاميذها على اكتساب المهارات الضرورية للعمل الديمقراطى السياسى وخلق مناخ ديمقراطى فى الفصل والمدرسة ، بهدف إعداد مواطنة مستقبلية من خلال تربية سياسية أبعادها : تعليم عن الديمقراطية – تعليم من أجل الديمقراطية – تعليم فى ديمقراطية .
- ينتظر أن يسود فى المستقبل المدخل المتعمق فى التعلم ، ومن سماته : الاهتمام بفهم موضوع أو قضية لذاتها – التفاعل النشط والنقدى مع المحتوى – ربط الأفكار بمعرفة أو خبرة سابقة – استخدام مبادئ تنظيمية لتكامل الأفكار – ربط الدلائل بالنتائج – فحص منطقية الفروض .
- سيكون هناك اهتمام متزايد بإعداد القوى البشرية اللازمة للعمل فى قطاع الخدمات نتيجة للدور المتعاظم الذى يلعبه وسيلعبه فى المستقبل هذا القطاع فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والذى من مؤشراته زيادة إسهامه فى الدخل القومى ليصل إلى ٧٠ ٪ فى الدول المتقدمة ، ٥٠ ٪ فى الدول النامية .
- سيهدف التعليم فى المستقبل إلى إكساب المتعلم مهارة التعامل مع المجهول ، وسيكون هناك حرص على صياغة أساليب لمساعدة التلاميذ على تنمية مدى عريض من المهارات والقدرات لا ينظر إليها حالياً كجزء من المنهج الدراسى .
- ستكون السيادة فى المستقبل للمنهج الدراسى ذى التوجه المستقبلى والمتمركز حول الحياة والذى يعنى بتزويد المتعلم بمفاهيم ومهارات تمكنه من أن يكون متشككاً ، يعارض ويقارن أفكاراً مختلفة ، وفهم ثقافات ووجهات نظر زملاء المستقبل ، الجيران ، المنافسين، ويحتمل أن يتضمن البعد المستقبلى فى المنهج:

- توقع التغير ، وهى مهارات تمكن المتعلم من التعامل بفعالية أكثر مع المجهول uncertinity والمبادأة بالتغيير بدلاً من الاكتفاء بالاستجابة له .
- التفكير الناقد ، والذى سيحتاج التلاميذ إلى ممارسته لترجيح معلومة ما وتدبر الاتجاهات وتصور البدائل .
- توضيح القيم لأن كل رؤى المستقبل تكون مدعومة بفرضيات قيمية مختلفة عن طبيعة الإنسان والمجتمع ، وسيحتاج التلاميذ فى مجتمع ديمقراطى أن يكونوا قادرين على البدء فى تحديد هذه الأحكام القيمية قبل أن يتمكنوا من عمل خيارات بين البدائل بأنفسهم .
- صنع واتخاذ قرارات فى الحاضر تتسم بالعمق .
- الخيال الإبداعى ، وهو قدرة تتحسن لدى الفرد عن طريق تصور مستقبليات بديلة .
- تنمية حاسة التخيل لدى الصغار ، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق عدالة أكثر ومستقبليات مشرقة .

- سيعنى المنهج ذو التوجه المستقبلى بتشجيع الطلاب على تقبل والاستمتاع بتحدى الحياة مع الغموض والبدائل المختلفة ، كما سيتضمن مؤشرات عديدة تعكس احتياجات واهتمامات المتعلمين المتباينة .
- سيكون من الصعوبة فى المستقبل بناء منهج شامل ، نظراً لتضخم حجم المعرفة والتغير المستمر لاحتياجات المتعلمين ، ولذا فإن الخطوط التفصيلية لمحتوى المنهج لن تكون من الأولويات ، وإنما ستكون المهمة هى تحديد المواقع الأساسية القليلة التى تحتاج إلى معرفة عميقة ، وإيصال المتعلم لهذه المواقع الهامة من الدراسة ، ومن ثم فإنه من الممكن أن يصطبغ المنهج بصبغة فردية وذات مغزى بالنسبة للطلاب الذين قد يدعم إحساسهم بالسيطرة على المنهج فهمهم لواحد من مبادئ دراسات المستقبليات بأن الأفراد ينبغى عليهم تنمية مهارات تمكنهم بفاعلية من السيطرة على مصائرهم بدلاً من تقبلها بسلبية .
- من المتوقع أن يتم فى إطار هذا السيناريو تصحيح اختلال التوازن الزمانى فى السياق التعليمى العربى عن طريق البعد المستقبلى فى المنهج الدراسى ، والذى يتضمن تقديراً لحقيقة أن أمام الإنسان خيارات لمستقبليات بديلة ، واكتشاف ماهية هذه المستقبليات المتباينة على المستويين الفردى والعالمى ، وهو ما سيتطلب فحص القيم والفرضيات الكامنة خلف الرؤى المختلفة للمستقبل ، بما يعنى الكشف عن المستقبليات المحتملة والمفضلة ، وهو اهتمام يتوقع أن يكون

واضحاً فى جميع موضوعات المنهج الذى سيحرص على تنمية مهارات التبصر والحكمة للأزمنة القادمة .

- يتوقع أن يظهر فى المستقبل أهتمام متعاظم من قبل كثير من النظم التعليمية العربية بدراسات المستقبليات ، وقد يتم تضمين هذه الدراسات فى مكون علمى، وينظر لها كبعد عبر المنهج على كافة المستويات ، وذلك على خلفية الصلة الوثيقة بين التعليم والمستقبليات ، ويمكن أن يعزز من ذلك حدوث تقارب متنام بين من يعدون أنفسهم مستقبلين والتربويين ، حيث ستبرز فى المستقبل لدى كل منهما الحاجة إلى الآخر ، وستأتى أفضل الأعمال – نتيجة لذلك – من أولئك الذين يرون أنفسهم مستقبلين ومربيين فى آن واحد .
- ستحرص كثير من نظم التعليم العربية على تعليم دراسات المستقبليات فى كافة المراحل التعليمية ، وذلك بعد أن بينت الدراسة النظرية لتفكير النخب التربوية إمكانية ذلك حتى فى مراحل الطفولة المبكرة ، وإذا تحقق ذلك فمن المنتظر أن يكون هناك – فى تعليم دراسات المستقبليات – توازناً دقيقاً بين قضايا العلم والتكنولوجيا ، وقضايا قيمية ذات صلة بحقوق الإنسان والمسئولية الإنسانية .

ونظراً لأهمية تعليم دراسات المستقبليات ، حتى أنها أصبحت من أهم اتجاهات المستقبل والحداثة النسبية لهذا الفرع من فروع المعرفة الإنسانية ، رأى الباحث أن يخصص المبحث الرابع من الدراسة الحالية للحديث عن التعليم ودراسات المستقبليات ، وتقديم استراتيجية مقترحة لتعليم دراسات المستقبليات .